

٣٥١٦ (د - ٣٠) - السيادة الدائمة على الموارد
القومية في الأراضي العربية المحتلة

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ٣٣٣٦ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، والمعنون " السيادة الدائمة على الموارد القومية في الأراضي العربية المحتلة " ، الذي طلبت من الأمين العام في الفقرة ٥ منه أن يعد ، بمساعدة الوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة المختصة ، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاقتصاد ، تقريراً عن الآثار الاقتصادية الضارة بالدول والشعوب العربية والناجمة عن العدوان الاسرائيلي المتكرر وعن استمرار احتلال أراضيها ،

وان تشير الى البيان المدلى به في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة (٨٦) ، عند تقديم مشروع القرار المنقح باسم مقدمي المشروع (٨٧) والذي شدد على الحاجة الى التماس مساعدة المنظمات المختصة التابعة للأمم المتحدة في اعداد التقرير المطلوب من الأمين العام ، حيث أن تلك المنظمات تملك الجهاز اللازم للقيام بالدراسات والبحوث التي تفيد في اعداد التقرير ،

وان تشير كذلك الى البيانين المقدمين من الأمين العام (٨٨) عن الآثار الادارية والمالية واللذين ذكر فيهما أن من المزمع اعداد التقرير على أساس استفسارات توجه الى الدول المعنية وزيارات تتم اليها ، ومشاورات مع الوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة المختصة ، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاقتصاد ،

وان تشير أيضاً الى أن الأمين العام أشار في بيانه المذكورين الى أن جزءاً كبيراً من العمل المطلوب سوف يجري بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، وأن تلك اللجنة سوف يلزمها أربعة اقتصاديين يعين كل منهم لمدة ستة أشهر ، وتقدم لهم خدمات السكرتارية التي يقوم بها موظفون من فئة الخدمات العامة ، وكذلك اعتمادات السفر ، بقصد اعداد التقرير ،

وان تلاحظ أنه ، بالنظر الى المقترحات الخاصة بملاك موظفي اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، فقد أوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (٨٩) ، باعتماد اضافي قدره ٣٧ . ٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف اثنين فقط من الاقتصاديين لمدة ستة أشهر لكل منهما ، وأن الجمعية العامة قد وافقت على هذا الاعتماد الاضافي لاستكمال ما لدى اللجنة من موظفين وموارد في سبيل العمل المطلوب لاعداد التقرير ،

(٨٦) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، اللجنة الثانية ، الجلسة ١٦٣٥ .

(٨٧) A/C.2/L.1372/Rev.1 .

(٨٨) A/C.2/L.1385 و A/C.5/1649 .

(٨٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، المرفقات ، البند ٧٣ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/9978/Add.1 ، الفقرة ٤ .

وان تلاحظ كذلك أن تقرير الأمين العام (٩٠) لم يمدد وفقا للفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٣٣٣٦ (د - ٢٩) ، وللبهانات التي صدرت باسم مقدمي القرار ومن الأمين العام ، وللاثار الادارية والمالية والأحكام التي أقرتها الجمعية ، وانما تضمن فقط مرفقات تضم المعلومات المتوفرة لدى الحكومات ولدى بعض الوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة المختصة التي لم تشترك في اعداد دراسات موضوعية تتصل بالتقرير ،

١ - تلاحظ أن تقرير الأمين العام لا يفي بالفرض ، ان لم يشتمل على الدراسات اللازمة الموضوعية الشاملة المطلوبة وفقا للفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٣٣٣٦ (د - ٢٩) وما يتصل به من وثائق ، بما فيها محضر جلسة اللجنة الثانية (٨٦) ، وبيانا الآثار الادارية والمالية (٨٨) ، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (٨٩) ؛

٢ - وترجو من رؤساء الوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة المختصة ، ولاسيما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والائتمان واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، أن تتعاون مع الأمين العام تعاونا ايجابيا ووافيا بالفرض في اعداد تقرير نهائي شامل ؛

٣ - وترجو من الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين تقريره النهائي الشامل ، على أن يكون وافيا بالمطلبات المذكورة أعلاه .

الجلسة العامة ٢٤٤١

١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥

٣٥١٧ (د - ٣٠) - الاستعراض والتقييم النصفين للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني

ان الجمعية العامة ،

وقد اضطلعت وفقا للفقرة ٨٣ من الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ، الواردة في القرار ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٠ ، باستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية في منتصف مدة العقد ؛

وان تضع نصب عينيها قراراتها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار / مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وقرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وهي القرارات التي أرست أسس النظام الاقتصادي الدولي الجديد ،